مجلة كلية القانون والعلوم السياسية العدد (١١)

أثر الحراك الاجتماعي العام على المجال السياسي العراقي بعد تظاهرات ٢٥ تشرين الثاني ٢٠١٩

أ.م.د. ايمن احمد محمد الشمري
جامعة بغداد ـ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

المستخلص

شكلت الحركة الاحتجاجية العراقية بعد العام ٢٠٠٣ ، مفصلاً مهماً في الحياة السياسية، إذ عملت على زيادة وتعزيز الوعي الوطني بأهمية تقويم عمل النظام السياسي، عبر تشكيل رأي عام ناقد ومراقب ومحاسب لأداء السلطة ومؤسساتها التمثيلية، وأثر بشكل ايجابي على مخرجات صانع القرار السياسي عبر تبني توجهات إصلاحية لمعالجة الخلل الكامن في بنية النظام السياسي، وطرح البدائل الممكنة للخروج من أزمة الشرعية، وتحقيق الرضا والقبول بالسياسات العامة، واستدامة عملية اصلاح النظام وفق منهج السلمية والحوار العقلاني عبر المجال العام الذي تشكل وتبلور بشكل واضح بعد تظاهرات تشرين العام ٢٠١٩.

Abstract

Abstract: The Iraqi protest movement after 2003 constituted an important articulation in political life, as it worked to increase and enhance national awareness of the importance of evaluating the work of the political system, by forming a critical, observant and accountable public opinion for the performance of the authority and its representative institutions, and positively affecting the outputs of the political decision maker by adopting orientations Reformation to address the underlying defect in the structure of the political system, put forward possible alternatives to get out of the crisis of legitimacy, achieve satisfaction and acceptance of public policies, and sustain the process of reforming the system in accordance with the approach of peace and rational dialogue through the public sphere that was clearly formed and crystallized after the October 2019 demonstrations.

المقدمة:

منذ انطلاق العمل السياسي في العراق بعد العام ٢٠٠٣ مثلت السياسة فيه طموحات وتوجهات ومصالح نخبه السياسية، وانحسر الفعل السياسي في أنساق مغلقة تعمل من أجل المصالح الخاصة لعدد قليل من الأشخاص، وبذلت الأحزاب السياسية المؤتلفة في السلطة جهوداً حثيثة من أجل أن يكون المجال العام مقتصراً على تلك النخبة ومن يمثلها عبر المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، عبر التأثير في الرأي العام، وأن يُحتكر الحل لمشكلات النظام السياسي القائم ضمن البنى الفوقية، التي سرعان ما بان ضعفها وقصورها إثر الحراك السوسيولوجي الذي ظهر كرد فعل على الواقع المنغلق للنخبة السياسية الحاكمة، ليجترح فضاءً عاماً يشمل مجموع المواطنين، ليؤسس لنوع آخر من الديمقراطية التي تعتمد الخطاب الجماهيري العقلاني، لتشكيل إرادة سياسية من مجموع المواطنين، قادرة على تحقيق أهداف النظام السياسي الديمقراطي، بفاعلية تتجاوز السلبيات، عبر خلق بيئة حرة لتداول الأفكار والنقاش لقيام نظام سياسي في دولة ديمقراطية تولي السيادة الشعبية في السلطة اهتماماً خاصاً وتحافظ على الحقوق الإنسانية.

إشكالية البحث:

كيف يمكن للمجال العام السياسي في المجتمع العراقي، أن يمتلك القوة للحد من السلطة ودورها في تعيين حدود العملية السياسية في النظام السياسي بعد تظاهرات ٢٥ تشرين الثاني ٢٠١٩.

فرضية البحث:

أدت موجة الاحتجاجات المتواترة في العراق بعد العام ٢٠٠٣ لاسيما تظاهرات ٢٥ تشرين الثاني العام ٢٠١٩ الى خلق مجال عام سياسي تمثل في ساحات الاحتجاج عبر طرح الافكار ومناقشتها واشتراك مختلف شرائح المجتمع لتقويم مسار العمل السياسي في العراق.

المبحث الأول
التحولات الفكرية والبنيوية للحركة الاحتجاجية العراقية لتشكيل المجال العام.

امتازت الحركة الاحتجاجية العراقية المعاصرة مطلع الألفية الثالثة، بالتعدد والتنوع والفاعلية على المستوى الوطني، إذ وجدت لها أطراً واسعة، وتوافرت لها إمكانات مهمة لرفع مطالبها وعرض قضاياها، بفعل ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتطور وسائل الاعلام ووصولها لجميع شرائح المجتمع عبر شبكات التواصل الاجتماعي، التي كانت أفضل الوسائل للتواصل السريع بين الأفراد، وتوظيفها لإستمرار الاحتجاجات وبلورة المطالب العامة. واستطاعت كسر الطوق السلطوي الذي صادر جهود الحركات الإجتماعية الحثيثة منذ تأسيس الدولة العراقية، التي تهتم بالشأن العام وتجييرها لمصالح الأحزاب السياسية، وأسهمت الاحتجاجات في بناء قاعدة اجتماعية واعية تشترك بالأهداف انطلاقا من الشعور بأن المسؤولية المجتمعية ووحدة المعاناة تستلزم التواصل الحر والمباشر بين الأفراد لتكوين مجال عام فاعل وسياسي من شأنه إحداث التغيير واستكمال تنمية المجتمع. لذا نجد من الضروري تناول المجال العام كمفهوم إجرائي يتعلق بموضوع البحث ومسار تطور الحركة الاحتجاجية العراقية بنيوياً وفكرياً.

أولاً: المعنى الإجرائي للمجال العام

أسس المجال العام المفكر الألماني « يورغن هابرماس»[١][*] في بداية الستينيات من القرن العشرين ليدرس عبره العلاقات الاجتماعية و السياسية في أوروبا الغربية منذ القرن الثامن عشر. وأدى المجال العام، الذي أسسته الطبقة البورجوازية دوراً مهماً في التقدم السياسي و الاجتماعي و حتى الاقتصادي الذي حققته الدول الأوروبية، فهو الذي سمح بظهور المجتمع المدني كقوة اجتماعية مستقلة تراقب السلطة الأرستقراطية، وهو المجال الذي يتم فيه النقاش و الحوار الحر بين مختلف الأفراد حول الشؤون العامة و المشتركة[٢].

تعرض مفهوم هابرماس للمجال العام للانتقادات والدعوة الى إعادة النظر في أن المجال العام البورجوازي كان يتشكل فقط من البورجوازية المتكافئة في قوتها الاجتماعية، بل كان متعدداً منذ نشأته، وتميز منذ تلك المدة باللامساواة و السيطرة و الهيمنة؛ وأن المجال العام لم يتشكل فقط من الطبقة البورجوازية و النخبة الاجتماعية المثقفة، ولكن أيضا من شرائح عريضة من الجماهير لم تكن فقط بطونا تهضم ما يلقى لها، بل

(١) (*) يورغن هابرماس: هو فيلسوف الماني ولد عام ١٩٢٩، في دوسلدورف الالمانية، ويعد من فلاسفة الجيل الثاني لمدرسة فرانكفورت المعروفة بالمدرسة النقدية، ومن أكبر فلاسفة الغرب اليوم، وأهم الفلاسفة الألمان المعاصرين، حصل على شهادة الدكتوراه في الفلسفة عن أطروحته «النزاع بين المطلق والتاريخ في فكر شلينغ» = =والمنشورة في عام ١٩٥٤. للمزيد ينظر: علي عبود المحمداوي، الإشكالية السياسية للحداثة من فلسفة الذات إلى فلسفة التواصل، منشورات ضفاف، بيروت،٢٠١٥، ص٢٧-٣٤.

(٢) دريس نوري، استعمال المجال العام في المدينة الجزائرية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة محمد منتوري. قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ص٥.

كانت تسعى دوما إلى تشكيل هُويتها عبر التحرر باستعمال النقاش السياسي. وأمام هذه الانتقادات، أعاد هابرماس النظر، في التعريف الذي قدمه للمجال العام، إذ يعترف في كتابه المجال العام الذي اعاد طبعه في العام ١٩٩٢ بأن «المجال العام كان متنوعاً منذ نشأته الأولى وأنه كان إلى جانب المجال البرجوازي، يوجد مجال عام آخر يضم الطبقات الدنيا من المجتمع». وبذلك فإن المجال العام بهذا المعنى يقع بين المجتمع المدني و الدولة وله دلالة سياسية و قانونية، لأنه عبارة عن طريقة تنتظم عبرها العلاقة بين سلطة الحكام و المحكومين، فهو إذن عبارة عن علاقة سلطة(٣). لذا فالمجال العام وفق رؤية هابرماس هو ميدان اجتماعي لبلورة الأفكار وتداولها ومن ثم صياغة رأي عام عبر حرية تداول المعلومات، وهو قائم على استخلاص المعرفة من العقل عبر النقاش(٤).

ويشير المفهوم إلى دلالات متعددة وكالآتي(٥):

١-الاستعمال العمومي للعقل. يرى هابرماس أن المجال العام هو فضاء عقلاني (Rational) بالمقام الأول، وليس نظاماً مغلقاً، بل يشكل شبكة من العلاقات بين الافراد الأحرار والمتساوون الذين يقومون بالتداول الحر للافكار والنقاش النقدي في الأماكن العامة والمفتوحة، مع تهميش للأصول العرقية والمكانة الاجتماعية والاقتصادية، واسهام الجميع بوصفهم مواطنون مشاركون في النقاش العقلاني المستند إلى افضل الحجج.

٢- المجال العام مفتوح لكل المواطنين. يرى هابرماس أن المجال العام هو جانب من حياتنا الاجتماعية، ويمكن فيه أن يتشكل شيء يقترب من الرأي العام، وامكانية الوصول اليه متاحة لكل المواطنين، فالمجال العام هو الفضاء الاجتماعي الذي يعرف تبادلات عقلانية ونقدية بين الذوات (الفردية والجماعية) التي تسعى إلى بلوغ التوافق حول القضايا التي تتصل بالممارسة الديمقراطية.

٣- ارتباط المجال العام بالمصلحة العامة. يتوسط المجال العام بين المجال الخاص ومجال السلطة العامة، ولايتدخل المجال العام بالمجال الخاص الذي يتضمن المجتمع المدني بمعناه الضيق، وإلا كان استبدادياً، في حين أن مجال السلطة العامة يتعلق بالدولة أو مجال السلطة والطبقة الحاكمة، ولأن الجماهير تعد المجال العام مؤسسة تنظيمية ضد سلطة الدولة، ومن هنا فإن دراسة المجال العام لابد لها أن تركز على الديمقراطية التشاركية، وكيفية تحويل الرأي العام لكي يصبح فعلاً سياسياً فاعلاً ومؤثراً بالشأن العام.

٤- المجال العام والتواصل الحر. يرى هابرماس بأن الاتصال يتطلب وسائل محددة لنقل المعلومات والتأثير على المتلقي، لذا تتكون وسائل الاعلام في المجال العام من الصحف اليومية والمجلات والإذاعة والتلفزيون، وفي الوقت المعاصر وسائل التواصل الاجتماعي، ونتحدث هنا عن المجال العام السياسي، إذ تجري المناقشة على قضايا

(٣) دريس نوري، استعمال المجال العام في المدينة الجزائرية، مصدر سبق ذكره، ص ص ٥١-٥٢.

(٤) اوسكار نيغث، هابرماس المثقف السياسي، ترجمة: رشيد بو طيب، مجلة فكر وفن، العدد (٢٩)، السنة (٤٩)، ٢٠١٠، ص٦٣.

(٥) أنور محمد فرج محمود، التعايش بين الاتجاهين العلماني والديني في المجال العام: دراسة في إسهامات يورغن هابرماس، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد (٤)، العدد (١) ، ٢٠١٨، ص ص٦٩-٧٠.

تتعلق بنشاطات الدولة، وهذه الفكرة تدعو إلى ترشيد السلطة من خلال آلية المناقشة العامة بين الأفراد، ويمكن ان تتحقق، على أساس التغيير، وإعادة تنظيم عقلاني للسلطة السياسية. ويقوم مفهوم المجال العام على فكرة التداول في الأمور العامة بطرق مشروعة من خلال السعي العقلاني للمصلحة الجماعية، وهو ما يعني أيضا درجة معقولة من الشفافية في التواصل بين الجهات المعنية بهذه العملية.

ويتكوّن مفهوم المجال العام من مفاهيم ضمنية استعملها هابرماس لتأسيس مشروعه البحثي ويرتبط ذلك بمفهوم الرأي العام والمشاركة السياسية والمجتمع المدني، هذه المؤشرات التي تهدف بدورها إلى تأسيس مبادئ الديمقراطية التداولية، فقد سعى هابرماس جاهدا لإقناع مجتمعه والمجتمعات الأوروبية أن المجال العمومي هو وحدة أساسية لبناء نظام ديمقراطي مادام يرتكز على العقلانية، فهو «دائرة التوسط بين المجتمع المدني والدولة، أي بين دائرة المصالح الخاصة المتعددة والمتنوعة والمتناقضة، ودائرة السلطة الموحدة والمجردة، فهو الفضاء المفتوح الذي يجتمع فيه الأفراد ليصوغوا رأياً عاماً، وليتحولوا بفضله إلى مواطنين يتبادلون بطريقة عقلانية، وجهات النظر حول مسائل تخص الصالح العام[٦]، فهو إذن يمثّل حيّزا من الحياة الاجتماعيّة ينشأ عبر تفاعل الأفراد وحواراتهم الحرّة والعقلانيّة مع بعضهم بعضا في مسائل تخصّ الصالح العام، بغض النظر عن انتماءاتهم الإثنية والفروق التي قد تكون موجودة بينهم، وعبره يتمّ تشكيل ما يقترب من الرأي العام. وبذلك يعكس مفهوم المجال العام فكرة وجود مستوى من الفعل الاجتماعي ومن الاتصال بين الدولة والمجتمع المدني، يشكل فضاءاً اجتماعياً يتفاعل فيه الافراد العاديون ويتعاونون.

وتهدف فكرة المجال العام إلى إتاحة ساحة من الحرية، تحترم حقوق الأفراد وتزيد من قوة المجتمع، لأن الاتصال الذي يحدث في المجال العام يخلو من الإكراه المؤسسي (العنف البنيوي)، كما أن الحوار الذي يتم عبره، يمكن أن يُؤسس لخطاب ديموقراطي، وتكمن أهمية الحوار في إشراك المجتمع في تحديد مشكلاته أولاً، ومن ثم العمل على حلها بأفكار واقتراحات قطاعات المجتمع نفسه، ويشكل مفهوم المجال العام المساحة التجريدية التي يتناقش فيها المواطنون والجماعات المجتمعية المتباينة، ويتجادلون حول مختلف القضايا والاهتمامات العامة. وتعد المؤسسات الاجتماعية فضاءً لمناقشة القضايا أو المسائل الاجتماعية والسياسية، مناقشة نقدية دفعت بالمجال العام ليشكل سلطة في مواجهة الدولة، كانت من نتائجها الديمقراطية النيابية[٧]. إن دلالة المجال العام أخذ فاعلية أكبر مع هابرماس، وأصبح البيئة المعول عليها في إنجاز مشروع عقلنة الممارسة السياسية، بتوفيرها ميداناً لتداول الموضوعات النزاعية، هدفاً لتحقيق الإجماع حولها بعد المرور بعملية نقاشية–حجاجية، ينتصر في نهايتها للحجة الأكثر إقناعاً، وأفضل خطاباً، وجديد هابرماس هنا هو تحويل المجال العام من خصوصية النخب البرجوازية في العصر الحديث إلى جعله ميداناً عاما لكل الفئات

(٦) حسن مصدق، يورغن هابرماس ومدرسة فرانكفورت النظرية النقدية التواصلية، المركز الثقافي العربي، المغرب، ٢٠٠٥، ص ٧.

(٧) طارق عبد العال، وإن تحاورت المجتمعات... ما الذي يتغيّر؟ https://daraj.com/34026.

الاجتماعية المعاصرة[٨].

ثانياً: دور الحركات الاحتجاجية العراقية في تشكيل المجال العام

عندما ننظر الى المجال العام داخل البيئة الاجتماعية والسياسية العراقية، نجد أنه لم يشهد استقراراً وآفاقاً مفتوحة لتأسيسه، بحكم ادلجته أو أدلجة المؤشرات المكونة له، من رأي عام ومجتمع مدني ومشاركة سياسية، وافراغه من محتواه النقدي القائم على العقلانية في تسيير الشؤون العامة للمجتمع، كما أن طبيعة الأنظمة السياسية السلطوية المتعاقبة تحول من دون تأسيس صريح للمفهوم وفق التصور الهابرماسي، لأنه ليس من مصلحة أي نظام سلطوي أن يهيئ الظروف لقيام مجال عام عقلاني يحيلنا إلى الديمقراطية التداولية[٩]. إذ اتسمت العلاقة بين الفرد والسلطة في العراق بالطابع التأزمي منذ تأسيس الدولة وإلى وقتنا المعاصر، وشهدت الحياة السياسية في العهد الملكي سلسلة من الانتفاضات والتظاهرات والاضرابات والاعتصامات، التي اسهمت مع عوامل أخرى في تنميط الصورة الذهنية السلبية للسلطة في المخيال العراقي العام، وفي عقود الاستبداد السلطوي اصبحت نزعة الاحتجاج استعداداً كامناً بوصفها أمراً ملازماً لشخصية الفرد العراقي، ومع بدء حياة سياسية جديدة بعد العام ٢٠٠٣، جرى امتصاص نزعة الاحتجاج المجتمعية، وإعادة انتاجها هُوياتياً، لتتخذ مساراً عدائياً بعيداً عن المسارات العقلانية المدنية، وجرى اختطاف المجتمع عبر توظيف التطرف الديني والمذهبي وراء قضبان العجز والعدمية واليأس والاغتراب[١٠]. وأسهمت عوامل موضوعية عديدة، أولها الحروب والحصار والاستبداد والاحتلال والفساد السياسي والتطرف الديني الدموي والتهجير الطائفي والفقر والحرمان والبطالة ونهب المال العام وانهيار الخدمات، في ارتهان مصير العراقيين، وبتعبير أدق فإن العراقي يعرف الحرية عقلياً لكنه يريد أن يظل سلوكياً رهينة لقوة ما تعفيه من مسؤولية وجسامة المبادرة الذاتية لمواجهة وجود اجتماعي مكتظ بالأزمات والحرمان اعتاد أن يتحاشاه خضوعاً وخوفاً من قسوة قوى متنفذة تنيب عنه في كل مرة، وبعد العام ٢٠٠٣ بات الطريق سالكاً لقوى الاسلام السياسي الى السلطة، وعاود المتأسلمون الإفادة من استراتيجية «المجتمع الرهينة» بعد ان جرى ترجمة السلطة إجرائياً في صناديق الاقتراع عبر قوائم وأسماء ورموز تؤدي دور «الوسيط المقدس» بين الإنسان وربه[١١].

لذا نلحظ أن الأنظمة الحاكمة في العراق سعت لتقييد المحتوى المتداول داخل المجال العام وحصره في دائرة الخاص تحسبًا لقدرة المجال العام التأثير في المجال السياسي، وتحديدا في تراتبية الفاعلين داخل المجال السياسي، بما يهدد سيطرة النظام لصالح لاعبين آخرين ينتمون بشكل أو بآخر للمعارضة، والتي يكون من مصلحتها

(٨) علي عبود المحمداوي، الإشكالية السياسية للحداثة من فلسفة الذات إلى فلسفة التواصل، منشورات ضفاف، بيروت، ٢٠١٥، ص ص ٣٩٥-٣٩٦.

(٩) بوحلوان عبد الغاني و طيبي غماري، مأسسة المجال العمومي مقاربة هابرماس على المحك، مجلة متون، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد العاشر، العدد الثاني، ١ كانون الاول ٢٠١٨، ص ١٠٩.

(١٠) فارس كمال نظمي، سيكولوجيا الاحتجاج في العراق، دار سطور للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٧، ص٧-٨.

(١١) فارس كمال نظمي، الأسلمة السياسية في العراق رؤية نفسية، صفحات للدراسات والنشر، سوريا،٢٠١٢، ص٣١-٣٣.

تحجيم النظام وتقليل درجة سيطرته على المجال السياسي[١٢]. فإذا كان المجتمع المدني هو مجتمع الحقوق والشرعية والحركة الذاتية للمطالب وتأسيسها الاجتماعي والاخلاقي، فإن التاريخ الاجتماعي للعراق المعاصر يكشف عن مستوى الانتهاك الشامل لهذه المكونات الجوهرية، ولم يكن في العراق قبل العام ٢٠٠٣ ابعاداً اجتماعية للدولة، ومن ثم إفراغ المجتمع من مقومات فعله الذاتي، ومن تاريخه المدني، بحيث حوله إلى ذرات متناثرة يوحدها العرف والدين والعادات. بينما المجتمع المدني هو نفي للبنية التقليدية من أجل إرساء رؤية واقعية وعقلانية عن طبيعة وحقيقة المجتمع المدني المرتبطة تاريخيا بالفلسفة الداعية إلى تحرر السلطة والمجتمع أحدهما عن الآخر وارتباطهما عبر القانون والحقوق والمصلحة العامة[١٣].

أدى تواتر الاحتجاجات بعد العام ٢٠٠٣ إلى تفكك السلطة الأبوية وتصدع منظومة البنى التقليدية، وظهور الحاجة إلى تعريف جديد للفعل الاجتماعي، وللتحرر والابداع، وخلق هذا المطلب أنواعاً جديدة من التوترات ومحاولات الحل، ومحاولة إعادة تعريف العلاقة الثنائية بين السلطة والشعب بتحويلها إلى علاقة بين الأنا والآخر تحكمها الثقة والاتصال الإيجابي[١٤].

إن ما ابداه المحتجون في التظاهرات من حيوية ونشاط وعزم على التغيير ونقد جريء بالغ العمق لفساد السلطة والدولة وبوسائل متعددة سلمية وحجم التضحيات الكبيرة، والاصرار على استمرار التظاهرات، يدل على نضوج التقاليد الاحتجاجية فكرياً وأدائياً، وأن جنين العقلانية الشعبية بدأ يكبر منبثقاً من ضرورات الجدل السوسيولوجي، وانزواء التراث السلطوي اللاعقلاني لكل انواع السلطة التي حكمت العراق منذ تأسيس دولته الحديثة[١٥].

وبرهنت الحركة الاحتجاجية على تطور فكر وثقافة المجتمع العراقي من سياسة الهوية الفرعية بكل أنواعها الإثنية التي ارادت السلطة الحاكمة ان تكون ايديولوجيا تتحكم عبرها بالارادة الجماعاتية وتجعلها اداة لاستمرار الصراع الذي يحجب الرؤية الواقعية والعقلانية، بأن سياسة الهوية إنما هي سياسة التشظي والخلاف وطريق اللاعودة لمنطق الحوار الذي من شأنه أن يوحد آراء وتطلعات الشعوب نحو تحقيق أمنهم واستقرارهم ورفاههم، وتحوله إلى سياسة القضايا issue politic كهوية سياسية، تستخدم لبناء فعل سياسي موحد، وتوليد خطاب جامع لتوحيد الجماعة، وتغذية الفعل الجمعي[١٦].

---

(١٢) ابتسام علي حسين، المجال العام في الدولة السلطوية: مفهوم القوة بين الخطاب والفاعلين، المركز العربي للبحوث والدراسات، في ١ ديسمبر ٢٠١٤.

(١٣) ميثم الجنابي، فلسفة الهوية الوطنية (العراقية)، دار صفحات، دمشق، ٢٠١٠، ص ص ١٥٣-١٥٤.

(١٤) أرماندو سالفاتوري، المجال العام الحداثة الليبرالية والكاثوليكية والإسلام، ترجمة: احمد زايد، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٣٦٧.

(١٥) فارس كمال نظمي، الأسلمة السياسية في العراق رؤية نفسية، مصدر سبق ذكره، ص٨٩.

(١٦) أنظر: فالح عبد الجبار و سعد عبد الرزاق، حركة الاحتجاج والمساءلة نهاية الامتثال بداية المساءلة، دراسات عراقية، بيروت، ٢٠١٧، ص١٢.

المبحث الثاني
أثر المجال العام في تقويم العمل السياسي في العراق

أولاً: العوامل التي ساعدت في تعزيز المجال العام في العراق بعد العام ٢٠٠٣

المجال العام في أي مجتمع ينشأ ويتطور ويتسع ويضيق في سياق وظروف تاريخية، ويتم بناؤه وفق صراعات اجتماعية معينة، ومن ثم فإن فكرة المجال العام هي بالضرورة حدث تاريخي وليست مفهومًا متعاليا معلقًا في الفراغ (١٧).

لذا اسهمت عوامل متعددة في تبلور المجال العام في العراق بعد العام ٢٠٠٣ يمكن أن نتلمسها في الآتي:

١- درجة الحرية الممارسة ومساحة الحقوق في التنظيم الاجتماعي.

ويرتبط وجودها في المجال العام والتي تمنحها الدولة لأفرادها، إذ يتشكل عبرها رأي عام نقدي قادر على تحريك الفاعلين الاجتماعيين في المجتمع وتأسيس فكر مدني يقوم على مراقبة الصالح العام وصناعة وعي سياسي عقلاني لخدمة المصلحة المشتركة للأفراد والجماعات(١٨). وهنا علينا التمييز بين حق التعبير عن الرأي، والحق في أن يصبح هذا الرأي مؤثراً. فحق المرء في التعبير شيء وتأثير هذا التعبير سياسياً وتشريعياً شيء آخر، من الممكن أن تكون هناك حرية في التعبير عن الرأي لكن من دون مؤسسات وتنظيمات وسيطة تنقل هذا الرأي وتحوله إلى عنصر مؤثر في السياسة والتشريع، يصبح الرأي العام بدون مجال عام أعمى، والمجال العام بدون رأي عام أجوف، إذ يجب أن يعالج الرأي العام لا على أنه مسألة حق خاص Private Right، بل مسألة صالح عام Public Welfare، عندئذ يكون حق التعبير في بيئة لديها مداخل للسلطة السياسية وتأثيراً حقيقياً عليها(١٩).

٢- انتشار وتوسع وسائل الاعلام وشبكات التواصل الاجتماعي.

يرتبط هذا السبب بالنقطة الأولى ويعتمد عليها، إذ يؤدي الاعلام دوراً أساسياً في عملية التواصل، فهو عامل إشهاري لموضوعات النزاع والنقاش داخل المجتمع، ويعد عامل محفز للنشاط السياسي- الاجتماعي، فهو يجعل من الفعل الاجتماعي قوة مؤثرة باتجاه السلطة كما يصح العكس، حينما تستخدم الدولة المؤسسة الإعلامية للتزييف أو الهيمنة والحفاظ على النمط والنسق الحاكم، لذا تعد الصحافة الحرة والمستقلة عامل فاعل في تعزيز عملية التواصل والنقاش العقلاني، لبناء علاقة مترابطة بين المجال العام السياسي والمجتمع المدني(٢٠).

(١٧) ماهر عبد الرحمن، ما هو المجال العام، https://almanassa.com/ar/story/١٤٧٩، في ٢٠١٦/٤/١١.
(١٨) بوحلوان عبد الغاني و طيبي غماري، مأسسة المجال العمومي مقاربة هابرماس على المحك، مصدر سبق ذكره، ص ص١٠٨-١٠٩.
(١٩) أشرف منصور حسن، نظرية هابرماس في المجال العام، مجلة أوراق فلسفية، العدد (٧)، مصر، ص٢٥٦.
(٢٠) علي عبود المحمداوي، الإشكالية السياسية للحداثة من فلسفة الذات إلى فلسفة التواصل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٧-٢٥٨.

وفي العراق كان لشبكة الانترنيت بشكل عام والشبكات الاجتماعية بشكل خاص دور مهم في تشكيل مجال عام افتراضي يُمكِّن المستخدمين من ممارسة ديمقراطية الكترونية تشجعهم على المشاركة في التداول والحوار الديمقراطي (Democratic deliberative) الذي يتسع للأصوات المختلفة لتبادل المعلومات والأفكار وتُعبر عن وجهة نظرها إزاء القضايا السياسية والعامة، وفي الوقت نفسه أسهم المجال الافتراضي في التمكين السياسي للأفراد عبر مشاركة سياسية تتضمن عدة مستويات سواء على مستوى المشاركة السياسية التقليدية أو غير التقليدية بدءاً من اطلاعهم على المعلومات السياسية مرورا بمشاركة هذه المعلومات وإنتاجها إلى تكوين حركات احتجاجية والدعوة إلى الإضراب والتظاهر، أو توظيف هذه الشبكات لخدمة أغراض سياسية[٢١].

٣- وجود بيئة داعمة للمشاركة السياسية.

كان للتغيير السياسي الكبير للبنية السياسية العراقية الأثر الواضح في تبني آليات الديمقراطية كبراكسيس[٢٢](*) سياسي لممارسة أدوار فاعلة ومؤثرة للمجتمع في رسم معالم التوجهات السياسية للأحزاب المتنافسة في الانتخابات، إذ تمنح الأخيرة الأفراد فرصة لممارسة أدوار تفوق ما اعتادوا على فعله في المجتمع، لأنها تجعل للمواطن دور في السياسة، وفي الشأن العام، ومما يسهم بتعزيز المجال العام، كون الانتخابات تتيح للناخبين مساحة واسعة للاجتماع والنقاش بامور السياسة والمرشحين الذين سيمنحونهم ثقتهم، ومد جسور التواصل بين الجماهير بمختلف مشاربهم، وهذه المشاركة تمكن الأفراد وتحثهم على مراقبة أداء ممثليهم، ما يعني خلق رأي عام نقدي على الافعال التي تتصل بالشأن العام، وهذا تجسيد واقعي لتأثير المجال العام في الحياة السياسية

(٢١) أماني المهدي، المجال العام من الواقع الفعلي إلى العالم الإفتراضي: معايير التشكل والمعوقات، المركز العربي الديمقراطي، https://democraticac.de/?p=٥٣١٨٤، ٢٠١٨/٣/٢٠.

(٢٢) (*) يشير مصطلح براكسيس في اللغة اليونانية القديمة إلى النشاط الذي يمارسه الناس الأحرار، وكان الفيلسوف اليوناني الشهير أرسطو يعتقد أنَّ هناك ثلاثة أنشطة أساسية للبشر: التفكير والإبداع والبراكسيس، تُقابل هذه الأنشطة العمليَّة أنشطة نظرية أخرى والهدف الرئيس والنهائي منها هو الوصول للحقيقة، وهي طريقة أو ممارسة يتمُّ من خلالها إنتاج نظريَّة أو درس ما أو مهارة معينة أو إدراك، ويقول كالفن سراغ: «إنَّ طريقة براكسيس هي أسلوب للتواصل مع العالم ومع الآخرين وهي صلة الوصل أو نقطة الانطلاق للربط بين الفلسفة النظرية والتطبيقات العملية لها». وكان الفيلسوف البولندي أوغست شسكوفسكي «وهو من الهيغليين الجدد» أحد أوائل الفلاسفة الذين استخدموا مصطلح البريكسس على أنَّه عمل موجَّه نحو تغيير المجتمع. وفي كتابها الحالة الإنسانية The Human Condition تقول الباحثة اليهودية الألمانية حنَّة أرندت إنَّ الفلسفة الغربية ركَّزت في أغلب الأحيان على التأمل النظري أكثر من التطبيق العملي وهو الأمر الذي أفقد الحركة الإنسانية الكثير من الصِلات اليومية بين الأفكار الفلسفية والحياة الحقيقية الفعلية، بالنسبة لأرندت يعدُّ تطبيق البراكسيس هو أعلى وأسمى أشكال الحياة العمليَّة، ومن ثم فهي تُشجِّع المزيد من الفلاسفة على الانخراط في الحياة السياسية اليومية لأنَّها تعد الإدراك الحقيقي الأفضل لحرية الإنسان، ووفقاً لأرندت فإنَّ قدرتنا على تحليل الأفكار ومناقشتها والانخراط في التطبيق العملي الفاعل لها هو ما يجعلنا بشراً متميِّزين.

وفي تقييم موريزيو باسرين دي أتريفيس «تُمثِّلُ نظرية أرندت في العمل وإحيائها للفكرة القديمة للبراكسيس واحدةً من أكثر المساهمات أهميَّةً في القرن العشرين، فضلاً عن ذلك فإنَّه عبر النظر للعمل كطريقة للتواصل الإنساني تستطيع أرندت تطوير مفهوم جديد للديمقراطية التشاركيَّة التي تتناقض بشكل مباشر مع أشكال السياسة البيروقراطية النخبوية التي تميَّز العصر الحديث».

See: Krancberg Sigmund, A Soviet Postmortem: Philosophical Roots of the «Grand Failure», Rowman & Littlefield, 1994 pp. 57-56. And See: Joseph Francese, Perspectives on Gramsci: Politics, Culture and SocialTheory, Routledge, 2009, pp. 60-59.

للمجتمع(٢٣).

٤- استعادة الحيز العام.

يُعرف الحيّز العام بالإطار الإجتماعي للتواصل الحر من دون قيود الرقابة على كل ما يتعلّق بالثقافة والمجتمع وكل ما هو موضوع نقاش عام. ومنذ حقبة التنوير في القرن الثامن عشر، ينظر إلى الحيّز العام على أنّه منظّم فكري يقضي إلى التنظيم الذاتي الحر والعقلاني للمجتمع وإلى تحسين الدولة، ممّا يحدّ من سوء إستخدام السلطة . وللمساحات العامّة دورٌ أساسيٌّ في تعزيز الديمقراطيّة فهي تنظّم وتسهّل التفاعل الإجتماعي وتشكّل مركزًا للمجتمع المدني، فهناك يتكوّن الرأي العام ليوازي السلطة السياسيّة(٢٤).

وتأكيدًا على ذلك، نعود إلى تعريف هابرماس في الفلسفة السياسيّة، أن الحيّز العام يعد مكانًا للنقاش السياسي والممارسة الديمقراطيّة، وهو بفعل ذلك أحد أدوات وأشكال التواصل؛ وهو المكان الذي تتطوّر فيه شخصيّة المواطن بوصفه أساس كل الشرعيّة السياسيّة(٢٥).

لذا فإن الحيز العام هو مساحة مجرّدة وسياسيّة تنتجها التبادلات اللفظيّة المباشرة وغير المباشرة بين المواطنين المعنيّين بالشؤون العامّة، فإنّ صوت المواطن هو الذي يُظهِر المجال العام، وبذلك أصبح ظهور الأهمّية المكانيّة للحيّز العام الشرط المسبق لظهور ديمقراطيّة تداوليّة يكون فيها كل قرار شرعي فقط إذا سبق ذلك نقاش عام.

ويعد أحد أهم المكاسب التي حققتها تظاهرات تشرين ٢٠١٩ هو استعادة العراقيين للحيّز العام في كلّ المناطق التي عمّت فيها الإحتجاجات، وبرز دور ساحات التظاهر العامّة ليس فقط ككيانٍ مادّيٍ ومكانيّ تجري فيه الأحداث، وإنّما كمكوّنٍ سياسيٍّ أساسيّ في إنتاج روح الثورة واستمرارها وتأجيجها، وفي أثناء الاحتجاجات لا يقتصر الحيّز العام على الساحات أو الحدائق أو كلّ مساحة عامّة بفعل وظيفتها المدينيّة وموقعها وإنّما أصبحت المناطق بأكملها فضاءً عامًّا يتكوّن فيه الرأي السياسي وتجري فيه النقاشات. لذلك، ينعكس التنازع بين الأطراف السياسيّة صراعًا مكانيًّا في المدينة مَنْ يحتلّ الساحات؟ ومن يفرض سلطته على الشارع والحركة فيه؟ ومن يهيمن على المشهد البصري للمدينة عبر الصور والأعلام والجداريات؟ من هذه التساؤلات التي توحي بوجود صراع بين السلطة والمحتجين، ينبغي علينا أن نسلط الضوء على الممارسات السياسية النخبوية والشعبية، وما ترتب على ذلك من نتائج أثرت على الواقع السياسي المعاصر في العراق.

(٢٣) عبد السلام ابراهيم بغدادي و عبد العزيز عليوي العيساوي، المجال العام اطار نظري مع اشارة الى التجربة العراقية، المكتبة القانونية، بغداد، ٢٠١٩، ص ص ٧٧-٧٨.

(٢٤) سينتيا بوعون، إستعادة الحيّز العام ودوره في إنتاج الثورة، في https://legal-agenda.com، 2019/11/6

(٢٥) أشرف منصور حسن، نظرية هابرماس في المجال العام، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٣.

ثانياً: أثر المجال العام في المنظومة السياسية العراقية.

لم تكن تظاهرات تشرين فعلاً شعبياً طارئاً، بل هي امتداداً حقيقياً لكل الثورات والاعتصامات والانتفاضات والاحتجاجات والهَبّات الشعبية منذ تأسيس الدولة العراقية، وهي متلازمة لفشل إدارة الدولة وفقدان الشرعية للأنظمة السياسية المتعاقبة على حكم العراق. إذ أن التقصير الحكومي والفساد السياسي أنعكس على العلاقات الاجتماعية عبر التضامن الجماهيري لمواجهة أزمات النظام المفتعلة، عبر الاحتجاجات السلمية، وتميزت تظاهرات تشرين عن سابقاتها كونها تبنت اهدافا ومطالب عامة ومثلت مختلف شرائح المجتمع، وتعد سمتها السلمية حجر الأساس في تبلور رأي عام مساند لها، وفي الوقت الذي حققت فيه التظاهرات اجماعاً شعبياً على شرعيتها، واسست لمجال عام سياسي فاعل ومؤثر على السلطة للتوفيق بين المطالب المتعارضة للمواطنين، سعت الأحزاب الحاكمة لجعله مجالاً للمنافسة بين السياسيين أنفسهم. «وتدخلت السلطة في تحديد معايير وحدود الحرية والممارسات في المجال العام»[٢٦]، «ولم تعد القوانين والتشريعات تصدر نتيجة لحلول وسط يتوصل اليها الأفراد عبر عملية حوار نقدي، أو نتيجة لإجماع يصدر عن هذا الحوار، بل نتيجة لمساومات تحدث بين مصالح اقتصادية خاصة»[٢٧]. وفي هذا السياق يقول هابرماس: «إن نزع الصفة السياسية عن الجماهير واضمحلال المجال العام بوصفه تنظيماً سياسياً يعد أحد مكونات نظام في الهيمنة ينزع إلى عزل المسائل العملية عن النقاش العام... إن الممارسة البيروقراطية للسلطة يقابلها مجالاً عاماً مقيداً بالاعلام المزيف والتصفيق والتهليل»[٢٨].

إن محاولات الاستيلاء على المجال العام في العراق وادلجته وتثفيهه مستمرة وهي تتم دائما تحت انظار السلطة السياسية التي ترى بأنه يشكل خطراً عليها وعلى آليات هيمنتها الممنهجة، كونه غير مقيد بايديولوجيا السلطة الحاكمة، ويعد مشروعاً صريحاً لممارسة وظيفة المراقبة تجاه كل ما يصدر من السلطة السياسية، ومحاربة الفساد السياسي، وإعادة بناء فلسفة اجتماعية، قادرة على فهم التحولات التي تحدث داخل الواقع المعاش[٢٩].

ومن أجل معرفة أثر المجال العام على النظام السياسي علينا فهم أن الاحتجاجات في العراق ارتبطت بعوامل مثل الإنهاك البنيوي structural strain الناجم عن عجز البنية الاجتماعية – السياسية القائمة على التعاطي مع التحولات المجتمعية السريعة، وفي مثل هذا الوضع، يؤدي الإنسداد السياسي، وتراجع قدرة المؤسسات السياسية القائمة على تمثل واستيعاب المطالب الاجتماعية، الى انتقال الفعل السياسي الى الشارع، إذ يصبح احتلال الفضاء العام بذاته محاولة لخلق ممكنات بديلة ولإنتاج ضغط يفرض على مؤسسات السلطة والقوى المهيمنة عليها التصرف بطريقة مغايرة. والانسداد السياسي هذا

(٢٦) باسم الطويسي، المجال العام والمجال الخاص، https://alghad.com، 2015/9/20 في.

(٢٧) أشرف منصور حسن، نظرية هابرماس في المجال العام، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٠.

(28) Habermas, Legitimation Crisis, Trans By Thomas McCarthy. Heinemann, London, 1973, p 81.

(٢٩) بوحلوان عبد الغاني و طيبي غماري، مأسسة المجال العمومي مقاربة هابرماس على المحك، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٠٦-١٠٧.

يرتبط بعملية اضعاف وتفكيك الدور التنموي للدولة، وبشكل خاص عجزها عن تحقيق التوازن السياسي–الاجتماعي عبر إدارة منفتحة للسياسات التمثيلية representative politics، وإدارة عادلة للسياسات التوزيعية distributive politics وبدلاً من ذلك، ارتهانها لقوى شللية زبائنية – ميليشياوية تعتاش على الدولة بعلاقة طفيلية وافتراسية، ممتصة جزءا كبيراً من مواردها ومعطلة قدرتها على الإدارة العقلانية المستجيبة للحاجات المجتمعية. إننا هنا أمام نمط من الاحتجاجات الذي لا يقاوم الدولة بل يطالب بتحول في الإنموذج المنظم لعلاقتها بالمجتمع، بحيث تكف عن أن تكون دولة «أحزاب» لتصبح دولة « مواطنين» من هنا يتسم خطاب المحتجين بالموقف الرافض للأحزاب، وتتجه مطالبهم – على تشعبها وغياب الوحدة فيها – الى الاتفاق على إضعاف أو التخلص من سلطة الأحزاب(٣٠). لذا ضربت حركة الاحتجاج بقوة شرعية النظام السياسي بمنظومة توافقاته ومحاصصاته النفعية والحزبية الخالية من أية رؤية وطنية، وفرضت، على أجندة السياسة وحياة المجتمع، رؤيتها الوطنية الخاصة الرافضة للمكوناتية العرقية أو المذهبية أساساً في تنظيم الحياة السياسية. ورغم وضوحها الأخلاقي لاسيما الدعوة إلى مساواة كاملة وحقيقية وليست شكلية، وغير مشروطة بين العراقيين بغض النظر عن جذورهم المكوناتية المختلفة، كالتي كرسها عمليا النظام السياسي بعد العام ٢٠٠٣، إلاَّ أن هذه الرؤية غير متبلورة سياسياً، ولا مُمثلة مؤسساتياً(٣١).

من هنا، يجب أن نفهم الحركة الاحتجاجية بوصفها تعبيراً عن مساومة Bargaining متواصلة بين الشارع وبين الطبقة السياسية، يحاول كل طرف فيها أن يقوي موقعه تجاه الآخر وأن يطور تكتيكات جديدة للتخلص من ضغط الطرف الآخر. وقد كانت استقالة رئيس الوزراء عادل عبد المهدي في ٢٩ تشرين الثاني٢٠٢٠ هي نتيجة لتنامي واستمرارية ومطاولة ضغط الشارع، ,وتعبيراً عن تزعزع الصفقة بين مراكز القوى التي أنتجت حكومته. غير إن الانتقال نحو إصلاحات أساسية تسمح بانفتاح النظام وتغيير سياساته التمثيلية والتوزيعية بشكل عميق سيتطلب مطاولة الحركة الاحتجاجية وقدرتها على تطوير تكتيكاتها وأدواتها والاستمرار بكسب الدعم المجتمعي الضروري لديمومتها ونجاحها. كذلك، فإن نجاح الحركة الاحتجاجية يعتمد على تحديد الأهداف الواضحة وعدم التشتت، وعلى الاستعداد للانتقال من الفعل الاحتجاجي في الفضاء العام الى الفعل السياسي عبر المؤسسات والآليات الدستورية في حالة نجاح الاحتجاجات بفرض إصلاحات أساسية، مثلاً على مستوى النظام الانتخابي، فإن اخفاق الحركات الاحتجاجية في انتاج قوة سياسية قادرة على خوض الانتخابات والفوز فيها انعكاساً لصعوبة ترجمة الفعل الاحتجاجي الى مشروع سياسي واضح ومستند إلى قوة سياسية قادرة على تطبيقه(٣٢).

(٣٠) حارث حسن، الاحتجاجات التشرينية وبنية السلطة في العراق مقاربة سياسية، في مجموعة باحثين، الاحتجاجات التشرينية في العراق احتضارُ القديم واستعصاء الجديد، تحرير: فارس كمال نظمي و حارث حسن، ص١١. على الرابط الألكتروني : https://www.ahewar.org/debat/files/665969.pdf.

(٣١) عقيل عباس، معضلة التداول السلمي للسلطة في العراق وخيارات الاحتجاج، https://www.skynewsarabia.com/blog/2020/12/3-1397843.، في

(٣٢) حارث حسن، الاحتجاجات التشرينية وبنية السلطة في العراق مقاربة سياسية، مصدر سبق ذكره، ص ص١٦–١٧.

ومع ذلك فقد حققت الاحتجاجات العديد من الأهداف يمكن ايجازها بالآتي:

الانجازات على المستوى الفكري والثقافي

ولّدت الاحتجاجات عصفاً نوعياً سوف يهيء مسرح الأحداث ويفتح أفقاً ومسارات جديدة للتطور السياسي للبلاد وفقاً لديناميات أكثر قرباً من مفاهيم المواطنة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وتعزيز الهوية الوطنية، وترسيخ الوعي المجتمعي بضرورة إعادة توزيع الثروة. وإعادة تشكيل أساسية لمفهوم «القدسية» وفقاً لتنوير عقلاني جريء يبزغ من رحم الحيز العام. فالمقدس الجديد سيتجلى فقط بحق الفرد في حياة كريمة ومنصفة لا مناص من استرجاعها أو على الأقل الكفاح من أجلها. وما حدث هو نهاية مؤكدة لحقبة وعي سياسي زائف وثقافة سياسية خضوعية، مثلما هي بداية التفكير الجمعي الجدي لدى فئات واسعة من العراقيين بأنهم لن يستطيعوا أن يعيشوا بالطريقة السابقة أبداً، إذ توحدت الصورة الذهنية لدى المجتمع العراقي تجاه طبقة السياسيين الفاسدين الفاقدين للشرعية بعد خرقهم الدستور والعقد الاجتماعي مع ناخبيهم(٣٣).

الإنجازات على المستوى السياسي.

استطاعت احتجاجات تشرين من هز النظام السياسي وارباكه، وأجبرت القوى السياسية الحاكمة على تبني بعض من مطالبهم في محاولة لتهدئة الاحتجاجات والسيطرة عليها. وأرغمت الاحتجاجات رئيس مجلس الوزراء عادل عبد المهدي على الاستقالة، وتنصيب رئيس وزراء من خارج الكتل السياسية، وهيكلة مجلس المفوضين واستبدالهم بمجموعة من القضاة، وإعادة تنظيم عمل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وتحديد موعد لإجراء ما سمي بالانتخابات المبكرة في ٢٠٢١/١٠/١٠، واجراء تعديلات جوهرية في قانون الانتخابات، وتبني نظام انتخابي جديد (نظام الفائز الأول) الذي سيسهم في استبعاد الكثير من القيادات التقليدية والكيانات التي سيطرت على المشهد السياسي. وظهور قوى سياسية جديدة من رحم الاحتجاجات سعياً منها إلى تحويل الفعل المجتمعي إلى واقع سياسي رافض للمحاصصة واقتسام موارد الدولة قسمة الغرماء، والقضاء على الفساد ومحاسبة الفاسدين، واستعادة هيبة الدولة، ورفض عسكرة المجتمع وحصر السلاح بيد الدولة، وخضوع الجميع للقانون وبناء مؤسسات حقيقية تمتاز بالحيادية والموضوعية بعيدا عن الشخصنة، واستيزار اصحاب الخبرة والكفاية والنزاهة بعيداً عن هيمنة الأحزاب السياسية المتنفذة.

من ذلك نستنتج أن الحركة الاحتجاجية التشرينية استطاعت امتلاك الحيز العام وكسب تأييد الأفراد والجماعات وأكثر شرائح المجتمع، والتنظيمات النقابية والمهنية والاتحادات، وطلبة الجامعات، ومنظمات المجتمع المدني، وكسب التعاطف على المستوى الوطني –باستثناء جماعات الأحزاب– والاقليمي والدولي المتمثل بالامم المتحدة، وبذلك تشكل مجال عام وطني كان له تأثير سياسي مباشر على النظام السياسي الذي خضع للتماهي مع المطالب الاحتجاجية وأُرغم على تبني بعضها، وبذلك نكون أمام حوار

(٣٣) فارس كمال نظمي، فقراء الشيعة وإعادة بناء الوطنية العراقية مقاربة في سايكولوجيا ثورة تشرين، في مجموعة باحثين، الاحتجاجات التشرينية في العراق احتضارُ القديم واستعصاء الجديد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤.

عقلاني حر مستنير مستمد من حركة احتجاجية مجتمعية اسهمت في تحريك قوى المجتمع المدني على تبني قضايا الشأن العام، وما كان أمام النظام السياسي إلا التفاعل معها ولو بشكل جزئي لانتاج مدخلات جديدة في المنظومة السياسية أملا في أن تكون مخرجات الفعل السياسي – الاجتماعي تحمل معها ممكنات جديدة لحل أزمات النظام السياسي المستعصية على العقل السياسي الحاكم منذ العام ٢٠٠٣.

الخاتمة

أسهمت الاحتجاجات التشرينية في تشكيل المجال العام في العراق، إذ يمكن تلمس ذلك وفق الأسس والفروض النظرية التي ارسى دعائمها يورغن هابرماس، فالاتصال الجماهيري قام بناءً على الحوار عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والتقييم لأداء النظام السياسي، ومن ثم تكاملَ في ساحات التظاهر والاعتصام، عبر عقد الاجتماعات والندوات الحوارية، ومناقشة قضايا الشأن العام، واشترك في الحوار الافراد من مختلف الشرائح الاجتماعية على اختلاف درجة ثقافتهم وتحصيلهم العلمي، وتحلى الخطاب الاحتجاجي بانفتاحه على كل الموضوعات العامة، وطرحت الاسئلة بحرية تامة، وافصح كل فرد عن ما في داخله من فكرة لتأخذ مساحة من النقاش، وسُمِح لكل فرد بالتعبير عن اتجاهاته، ورغباته، واحتياجاته، ولم يمنع من ممارسة حقه عن طريق مصدر إكراه داخلي أو خارجي، وشهدت ساحات النقاش مطالب متعددة ومتنوعة حتى على مستوى الفرد الواحد الذي كان يحمل لافتة ومكتوب عليها مطلبه، في محاولة للوصول لأعلى درجة من التمكين، وادراج الأفراد من مختلف الجهات الفاعلة، كممثلين لمجتمع مدني يحضى بأهمية خاصة ويتمتع بالاستقلال الذاتي، ومن المقومات التي تؤيد تبلور المجال العام العراقي سرعة الوصول والانتشار للحركة الاحتجاجية في المجتمع، ودرجة التحكم الذاتي، إذ كان المحتجون مواطنون أحرار تخلصوا من السيطرة والهيمنة والإجبار، ورفضوا أن تكون طبيعة العلاقة بينهم تتسم بالهيراركية، فكل فرد يشارك على قدم المساواة مع الآخرين، وكان هناك فهم وثقة ووضوح في المضمون الاعلامي، وكان هناك سياق اجتماعي ملائم، وهذا مايفسر استمرار ونجاح الاحتجاجات والنتائج الايجابية التي حصل عليها نتيجة الضغط على النظام السياسي، واجباره على تبني بعض المطالب الاتفاقية العامة، أي امتلك المجال العام القدرة على تحويل الفعل الاجتماعي الى فعل سياسي عقلاني مؤثر، واصبح مجالاً لتحقيق التضامن بين المواطنين في دولة الحق والديمقراطية المنشودة. إلاَّ أن السلطة الحاكمة أدركت حجم الخطر الذي شكلته الحركة الاحتجاجية، وبدأت بالعمل على تفكيك تلك الحركة بجعلها محلاً لمساومات أصحاب المال، واعتبارات توازنات السلطة، وسعت بكل الوسائل والطرق لتفتيتها وطبقت استراتيجيات متعددة للانقضاض عليها ونجحت في قمعها بالقوة بعد اختراقها ومن تم تسقيطها اجتماعيا لتشضية الرأي العام. لتبقى أزمة تحصيل شرعية النظام السياسي مستحكمة، إذ تم استخدام استراتيجية الهيمنة للحيلولة من دون تَكوِّن إرادة سياسية – اجتماعية عامة، مرتبطة بمبدأ مناقشة عامة في المجال العام.

وبالرغم من نجاح أحزاب السلطة في اجهاض الحركة الاحتجاجية باستخدام العنف البنيوي، إلاَّ أن نتائجها ما زالت متحكمة بالمشهد السياسي العراقي، ومحل جدل ونقاش داخل الأبنية المؤسسية، وآثارها بدت واضحة عبر التأثير على المؤسسة التشريعية التي اتخذت قرارات مهمة، ولعل أكثرها أهمية تغيير نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي لنظام اعلى الاصوات مما سيؤثر لا محالة في رسم خريطة انتخابية تختلف عن

سابقاتها، ومع سعي الأحزاب الحاكمة لجعل البيئة الانتخابية ملائمة لبقائها، لكن هذا لا يمنع أو يؤثر في استمرار الفعل الاجتماعي الرافض لبقائهم على رأس عملية صنع القرار، وستكون مخرجات العمل السياسي القادم مدخلات اجتماعية جديدة لتقويم المسار وصولاً لتحقيق التماثل بين الفعل الاجتماعي والسياسي، وهذا هدف وغاية نظرية المجال العام.